اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي

وسبل معالجتها

أ. د. بلاسم جميل الدليمي
وحدة البحوث الاقتصادية والادارية
كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد

الخلاصة

يواجه الاقتصاد العراقي جملة من التحديات الاقتصادية التي تهدد مستقبل العراق وامنه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي كالفقر والبطالة والتضخم والبنى التحتية المدمرة وارتفاع تكاليف الانتاج والفساد الاداري والمالي والتلوث البيئي ومشاكل المياه وتدهور الانتاج الزراعي والصناعي وغير ذلك، وما يزيد من خطورة هذه التحديات انها متشابكة ومتداخلة و اخذة بالاتساع ، دون ان يقابل ذلك تبني الدولة ستراتيجيات من شأنها وضع الحلول المناسبة والملائمة لحل تلك التحديات بسبب انشغالها بموضوع الامن والارهاب ،مما يتطلب وضع ستراتيجية متكاملة يتم من خلالها معالجة تلك التحديات.

Abstract:

Facing the Iraqi economy, a number of economic challenges that threaten the future of Iraq and the security of economic, political and social, such as poverty, unemployment, inflation and the dilapidated infrastructure and rising production costs and administrative and financial corruption, environmental pollution, water problems and the deterioration of agricultural and industrial production, etc., and over the seriousness of these challenges, they are intertwined and overlapping and growing worse, without the corresponding adoption of state strategies that will develop appropriate solutions and appropriate to resolve those challenges because of concern the subject of security and terrorism, which requires the development of an integrated strategy through which to address these challenges.

المقدمة

يواجه الاقتصاد العراقي جملة من التحديات الاقتصادية التي تهدد مستقبل العراق وامنه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وما يزيد من خطورة هذه التحديات انها متشابكة ومتداخلة و اخذة بالاتساع، دون ان يقابل ذلك تبني الدولة ستراتيجيات من شأنها وضع الحلول المناسبة والملائمة لحل تلك التحديات بسبب انشغالها بموضوع الامن والارهاب.

ان التحديات الاقتصادية قد شملت كل فروع الاقتصاد العراقي الانتاجي والخدمي وهي تحديات داخلية واخرى خارجية، فظواهر الفقر والتضخم والبطالة التي تعكس صورة الاقتصاد العراقي وتعبر عن حالة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، والقطاع الزراعي الذي اصبح عاجزا عن توفير متطلبات الغذاء للسكان الابنسب لا تصل الى 15% وهذا يعني اعتماده على الخارج وربط الامن الغذائي بالخارج بنسبة 85% . اما القطاع الصناعي الذي شهد تدهور اكبر وغاب عن السوق (صنع في العراق)، وكذلك الحال لبقية القطاعات الاقتصادية. فضلا عن الفساد الاداري والمالي وغسيل الاموال، ومشاكل التلوث البيئي والبنى التحتية المدمرة وضعف اداء وفاعلية السياسات المالية والنقدية والتجارية.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في كون التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي تحديات متشابكة واخذت بالاتساع وهي داخلية وخارجية بظل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني وهذا كله من مخلفات الاحتلال الامريكي، وعدم تبني الدولة ستراتيجية لمواجهة تلك التحديات، فضلا عن الحاجة الى مئات المليارات من الدولارات والكوادر الفنية والعلمية والادارية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان ضخامة التحديات الاقتصادية تتطلب استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وامني وميزانية ضخمة تقدر بمئات المليارات من الدولارات ولعدة سنوات وعلى راس ذلك حكومة تضع في اولوياتها بناء الاقتصاد العراقي ومتخذة من القضاء على ظاهرتي الفساد المالي والاداري وغسيل الاموال منطلقاً لها.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي

1- تحديد حجم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي
2- تشخيص اسباب تلك التحديات
3- استشراف مخاطر تلك التحديات على مستقبل العراق الاقتصادي
4- تحديد ملامح الستراتيجية المقترحة لمعالجة تلك التحديات

ولتحقيق هدف البحث فقد تضمن المحاور الاتية:

المحور الاول :- واقع الاقتصاد العراقي .
المحور الثاني :- تحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية .
الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول/ واقع الاقتصاد العراقي

اولا- واقع القطاع الزراعي في العراق

يتسم القطاع الزراعي في العراق بالعديد من السمات منها الاتي:-

1- تدهور الانتاج الزراعي المحلي حيث وصل الى مستويات متدنية جدا لاتصل الى 15% من حاجة العراق.

وبسبب هذا الانخفاض الكبير في الانتاج الزراعي خلال 2005 - 2009 والتي أصبحت الكميات المنتجة لا تصل الى 15 % من المعروض في السوق مما ادى الى اعتماد السوق العراقيه على المستورد وهذا بالنتيجة ادى الى ارتفاع كبير في اسعار المحاصيل الزراعية في اسواق المفرد.

2- عدم وجود خزين ستراتيجي من الحبوب الستراتيجية ، علما ان العراق كان يحتفظ بخزين من الحبوب الستراتيجية في فترة الحصار يقدر باكثر من (1500) الف طن .(1)

1- انعدام الامن الغذائي وان العراق يعتمد على الاسواق العالمية في توفير اكثرمن 85% من غذاءه.

2- الارتفاع الكبير في تكاليف الانتاج الزراعي بسبب ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج وكما في الجدول(1) :

جدول (1)

معدل اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي للاعوام (2000-2002) والاعوام (2007-2009)

التفاصيل	معدل اسعارالاعوام (2000-2002)	معدل اسعار الاعوام (2007-2009)	نسبة الزيادة
الاسمدة الكيمياوية	40/ الف دينارللطن يوريا 100 الف دينار/للطن مركب	600 الف دينار/ للطن يوريا مليون دينار/ للطن مركب	%1150 %900
نايلون للمحاصيل المغطاة	200/ الف دينارللطن	مليون دينار/ للطن	%400
اجور الحراثة	الفي دينار/للساعة	25 الف دينار/ للساعة	%1150
المبيدات والبذور	الفي دينار /لتر 20 الف دينار/كغم	20 الف دينار / للتر 100 الف دينار/ كغم	%400
اجورالنقل اجور العمل	15 الف دينار/للطن الفي دينار/اليوم	50 الف دينار/ للطن 15 الف دينار/ اليوم	
لتر الكاز	10/دينارللتر الواحد	800/دينار للتر الواحد	

المصدر : من عمل الباحث دراسة ميدانية في مزارع الراشدية لسنوات متفرقة.

3- انعدام القدرات التنافسية للمحاصيل الزراعية في الاسواق المحلية امام السلع الزراعية المستوردة، حيث تمتاز السلع الزراعية العراقية بارتفاع اسعارها بسبب ارتفاع تكاليفها وتدني الكميات ورداءة الجودة.

4- توقف دعم الدولة .

5- ضعف الاستثمارات الزراعية المحلية وانعدام الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الزراعي .

6- ضعف الامكانيات المالية والفنية والتكنولوجية والعلوماتية والتسويقية للقطاع الزراعي الخاص والذي يستحوذ على مجمل النشاط الزراعي.

7- اعتماد القطاع الزراعي على الاسواق الخارجية في توريد معظم مدخلات الانتاج من بذور محسنة وتقاوي ومكننة ومبيدات واسمدة، ويتعذر الحصول عليها لاعتبارات مالية وفنية وارتفاع اسعارها، فضلا عن احجام الشركات العالمية على تصديرها الى العراق تحت مبدا حماية حقوق الملكية الفكرية. (2)

8- مشكلة المياه حيث يعاني القطاع الزراعي من نقص كبير في مياه الري فقد انخفضت كميات المياه الواردة للعراق من 70 مليار م3 سنويا الى اقل من 30 مليار متر مكعب سنويا بفعل السياسات التركية والايرانية والمتمثلة باقامة العديد من الخزانات والسدود ، فضلا عن التلوث الحاصل في المياه الواردة حيث ارتفعت كمية الاملاح من 250 جزء من المليون الى 3000 جزء من المليون وهي بذلك اكبر من الاعتيادي بـ 15 مرة، وارتفاع نسبة التلوث من 3 جزء من المليون الى 50 جزء من المليون. والسبب في ذلك يعود لقيام دول المنبع والعراق برمي مخلفات الصناعة والزراعة والمدن في مجرى الانهر. (3)

9- التلوث البيئي يعد العراق وفقا لتقارير الامم المتحدة من البلدان التي تعاني من تلوث كبير جدا في المياه والهواء والتربة وهذا ادى الى ارتفاع كبير في تكاليف الانتاج الزراعي نتيجة لاستخدام انواع عديدة من المبيدات المرتفعة الثمن. لذا فقد ادى تلوث البيئة الى رفع تكاليف الانتاج الزراعي وانخفاض الانتاجية وكالاتي:.

أ- تكاليف الانتاج

لقد ادى تلوث البيئة الى رفع تكاليف الانتاج من خلال الامراض والحشرات التي اصابت النباتات وما يتضمن ذلك من زيادة كبيرة في كميات ونوعيات المبيدات التي تستخدم لمكافحة حشرات بساتين الحمضيات والنخيل .

جدول (2)

معدل تكاليف مكافحة النخلة الواحدة للمدة 2000-2002 مقارنة بالمدة 2007-2009

معدل تكاليف مكافحة حشرات النخيل للمدة 2000-2002 للنخلة الواحدة	معدل تكاليف مكافحة حشرات النخيل للمدة 2007-2009 للنخلة الواحدة
لا توجد اي كلفة بسبب قيام وزارة الزراعة بمكافحة اشجار النخيل بواسطة الطائرات وفقا لسياسة دعم مستلزمات الانتاج	500 دينار اجرة العامل الذي يصعد لمكافحة النخلة الواحدة. 300 دينار اجرة العمال مع تأجير مضخة الرش. 200 شراء المبيدات .

المصدر :- من عمل الباحث من خلال دراسة ميدانية قام بها الباحث في بساتين الراشدية، سنة 2009

وبما ان عدد النخيل في الدونم الواحد 40 نخلة فهذا يعني ان تكلفة الدونم الواحد تساوي اربعين الف دينار. وقد ظهر في الجدول (2) بان التكاليف عالية مما حمل المنتج تكاليف اضافية ناجمة عن التلوث من جهه وايقاف الدعم الحكومي من جهه اخرى.

اما بالنسبة لاشجار النخيل التي لم تتم عملية مكافحتها لا من قبل وزارة الزراعة ولا من قبل اصحابها لسبب او لاخر فقد تعرضت الى الموت وبذلك خسر العراق خلال السنوات الست الماضية الملايين من نخيله بسبب تلوث البيئة حصرا، واذا ما استمر الحال للسنوات الخمسة القادمة دون اهتمام استثنائي باشجار النخيل فيمكن القول ان العراق سيتحول الى مستورد للتمور، وبالتالي سيكون انعكاس ذلك سلبي وخطير على الاقتصاد والبيئة.

جدول (3)

تكاليف مكافحة الدونم الواحد من اشجار الحمضيات للمدة 2000-2002 مقارنة بالمدة 2007-2009

تكاليف مكافحة الدونم الواحد من الحمضيات للمدة 2000-2002		تكاليف مكافحة الدونم الواحد من الحمضيات للمدة 2007-2009	
التفاصيل	الف دينار	التفاصيل	الف دينار
شراء مبيدات من الدولة وباسعار مدعمه	1 دينار/ لتر	شراء سوبر اسيد	22 دينار/ لتر
شراء سوبر اسيد من النشاط الخاص	4 دينار/ لتر	اجور العمال لمكافحة الدونم الواحد عدد (2)	6 دينار
اجور العمال لمكافحة الدونم الواحدعدد (2)	1 دينار	تكاليف تأجير مضخة الرش	8 دينار
تكاليف تأجير مضخة رش المبيدات	2 دينار	شراء منشطات مع ادوية لتثبيت الاثمار	12 دينار/ لتر
		اجور عمال رش المنشطات	6 دينار
		تأجير مضخة رش المنشطات	8 دينار
المجموع	8دينار		62 دينار

المصدر : الجدول من عمل الباحث من خلال دراسة ميدانية قام بها الباحث في بساتين الراشدية، سنة 2009

من الجدول (3) اتضح ان تكاليف مكافحة الافات الزراعية التي تصيب الحمضيات والتي يتحملها الفلاح كانت منخفضة جدا لسببين، الاول حجم الدعم الكبير الذي تقدمه وزارة الزراعة. والثاني، يعكس قلة الافات الزراعية للفترة 2000-2002. بينما الفترة 2007-2009 فيتضح الارتفاع الكبير في حجم التكاليف التي يتحملها الفلاح لسببين. الاول، ارتفاع اسعار المبيدات بسبب توقف دعم وزارة الزراعة لمدخلات الانتاج، والثاني بسبب قيام الفلاح بمكافحة البستان مرتين الاولى للقضاء على الافات والحشرات، والثاني لتثبيت الثمر فضلا عن المنشطات مما يعكس حجم التلوث الذي اصاب الزراعة خلال فترة الاحتلال الامريكي .

ب- التاثير على الانتاجية

على الرغم من عمليات مكافحة الحشرات بالنسبة للنخيل والحمضيات الا ان الانتاجية قد انخفضت باكثر من 70% للمدة 2007-2009 مقارنة بالمدة 2000-2002 فضلا عن تردي النوعية مما يعكس حجم التلوث البيئي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 والجدول (4) يوضح انتاجية الدونم الواحد للتمور والحمضيات في محافظة بغداد

جدول (4)

انتاجية الحمضيات والتمورللمدة 2000-2002 مقارنة بالمدة2007-2009 الدونم الواحد

النتاجية التمور والحمضيات للمدة 2000-2002 طن/دونم		النتاجية التمور والحمضيات للمدة 2007-2009 طن/دونم	
انتاجية التمور	2.800 طن/ دونم	انتاجية التمور	1 طن/ دونم
انتاجية الحمضيات	2 طن/ دونم	انتاجية الحمضيات	500 كغم/ دونم

المصدر . الجدول من عمل البحث من خلال دراسة ميدانية في بساتين الراشدية سنة 2009.

ان تأثير تلوث البيئة وما حملته من امراض وحشرات واتربه على بساتين النخيل والحمضيات كان كبيرا واثر سلبا على كميات الانتاج ونوعيته لا بل حصل تغير حتى في الطعم حيث تمتاز الحمضيات العراقية بنكهة وطعم خاص يميزها عن بقية الفواكه المستوردة ،وان التاثير كان اكبر على محاصيل الخضروات حيث قدرتها على مقاومة الامراض والحشرات اقل من الحمضيات والنخيل والاكثر من هذا فهناك بعض المحاصيل التي انخفضت انتاجيتها الى مستويات متدنية جدا مما حدا بالفلاح على الاسواق العالمية ومانجم عن ذلك من سياسة اغراق للسوق العراقية مما ادى الى دخول سلع صناعية رديئة ويتم بيعها باسعار منخفضة وبالتالي عدم قدرة المنتج المحلي من منافسة المستورد، علما ان معظم هذه المشاريع كانت منتجة وبنسب متفاوته في فترة الحصار .

ثانيا- القطاع الصناعي ويتسم بالاتي:-

1- توقف معظم المشاريع الصناعية الخاصة الصغيرة والمتوسطة والتي يصل عددها الى (34) الف مشروع بسبب توقف دعم الدولة لها، وانقطاع الكهرباء، وانكشاف السوق العراقية . (4)
2- توقف الصناعات الناشئة .
3- هروب رؤوس الاموال الصناعية الى الخارج لعدم ملائمة البيئة المحلية والتي اصبحت طاردة للاستثمار .
4- توقف معظم المشاريع الصناعية الكبيرة والعائدة الى القطاع العام وبعضها تعمل بطاقات انتاجية منخفضة جدا ،كالصناعات الكيمياوية والادوية والغذائية والجلدية والنسيجية .
5- انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توفير مفردات البطاقة التموينية من 63%. قبل الاحتلال الامريكي الى اقل من 5% بعد الاحتلال.
6- غياب السلع الصناعية المحلية من الاسواق العراقية بشكل شبه تام.(5)
7- انعدام القدرات التنافسية للسلع الصناعية العراقية عموما وانقلاب الهرم بحيث اصبحت السلعة العراقية ذات تكاليف عالية جدا وبالتالي سعرها عالي مقابل انخفاض كبير في الكميات المنتجة بظل تدني النوعية . على العكس من العالم تماما .

ثالثا- القطاع النفطي

يعد النفط المصدر الوحيد للحصول على العملات الصعبة .

وتقدر الايرادات اليومية (140) مليون دولار على افتراض تصدير (2) مليون برميل يوميا وبسعر (70) دولار للبرميل الواحد .

- نتوقف قليلا

بلغ معدل مبيعات البنك المركزي العراقي (70) مليون دولار يوميا، وان اكثر من 60% منها يتم تحويلها الى الخارج مباشرة (6)، وهي عملية تهريب رسمي للعملات الصعبة على الرغم من الايجابيات التي يعكسها المزاد العلني للبنك المركزي العراقي سيما استقرار سعر صرف الدينار العراقي الا ان مضار هذه العملية كبيرة على الاقتصاد العراقي الذي هو بامس الحاجة الى مئات المليارات من الدولارات.

- هجرة العقول النفطية لاسباب عدة .
- عمليات التهريب للنفط والمشتقات النفطية وبما فيها المشتقات المستوردة.
- استيراد العراق للمشتقات النفطية والتي تقدر بمئات الملايين من الدولارات سنويا .
- ضعف الاستثمارات المالية في القطاع النفطي .
- حاجة القطاع النفطي لاكثر من (20) مليار دولار لاعادة اعمار المنشات النفطية ورفع الطاقات الانتاجية والتصديرية. (7)

رابعا- القطاع التجاري

بعد الاحتلال وما حصل من انكشاف السوق العراقية وفتح الحدود مع العالم دخلت العديد من السلع الرديئة الى العراق ومنها على سبيل المثال السيارات المستوردة و التي تقدر قيمتها بـ (6) مليارات دولار.

- **دخول السلع الغذائية والصناعية والخدمية الرديئة والمضرة بالبيئة والاقتصاد والمستهلك .**
- **ضعف فاعلية القوانين التجارية وعدم الغاء القانون التجاري الذي اصدره الحاكم العسكري (بريمر) والذي اضر كثيرا بالسياسة التجارية والاقتصاد القومي .**
- **سياسة الاغراق التي اعتمدت بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 والتي اضرت كثيرا بالمنتج المحلي والمستهلك والاقتصاد القومي، من خلال دخول السلع والخدمات الرديئة والتي اخذت تباع باسعار**

خامسا- تدمير البنى التحتية بسبب الاحتلال الامريكي والتي تقدر الحاجة الى 250 مليار دولار لاعادة البنى التحتية الى ما كانت عليه قبل الاحتلال الامريكي عام 2003 . والانقطاع شبه المستمر للتيار الكهربائي، ومشاكل الصرف الصحي ، والطرق والمواصلات وغير ذلك. (8).

سادسا : ظاهرة التضخم التي وصلت الى مستويات مرتفعة وضعف الموشر على انخفاض معدلات التضخم.

سابعا : البطالة التي وصلت الى مستويات عالية جدا ، وقد تصل الى 43%.(9)

ثامنا : التلوث البيئي .

تاسعا : ظاهرة الفساد الاداري والمالي والذي اكدت التقاريرالدولية على ان العراق ياتي بالمرتبة الثانية في العالم .

عاشرا: انخفاض في القدرات التنافسية للسلع المنتجة محليا وانقلاب الهرم، ففي الدول المتقدمة نجد ان الكميات المنتجة كبيرة وعاليةالجودة بظل انخفاض كبير في التكاليف مما يعني انخفاض السعر، وعلى العكس من ذلك في العراق فهنا انخفاض كبير في الكميات المنتجة ونوعيتها بظل ارتفاع كبير في كلف الانتاج.

احدى عشر : بروز ظاهرة غسيل الاموال والغش التجاري والصناعي بعد الاحتلال وانعكاس ذلك على الاقتصاد والمجتمع والفرد .

ثاني عشر : ضعف فاعلية السياسة المالية والنقدية .

المحور الثاني/ تحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

هناك مجموعة من التحديات التي ستواجه العراق عند الانضمام الى المنظمة والمتمثلة بجملة السمات التي تم ذكرها عن واقع الاقتصاد العراقي والتي هي تحديات لا يمكن اهمالها على الاطلاق، ولكي تكون الاجابة علمية ومنطقية حول الفرص التي سيحصل عليها العراق عند الانضمام، وماهي التحديات وتحديد الاثار من خلال الاتي: -

اولا : النفاذ الى الاسواق ويتضمن ما يأتي:

- النفاذ الى السوق العراقية.

حيث تشترط اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على كل الدول الاعضاء بفتح اسواقها المحلية امام صادرات الدول الاعضاء في المنظمة، ولا يوجد اي عائق يمنع ذلك سوى التعريفة الكمركية وشروط الجودة والصحة والبيئة. فهذا يعني فتح العراق لاسواقه امام السلع الاجنبية وهذا سيلحق اكبر الضرر بالمنتج المحلي للاسباب الاتية:-

أ – تدني الانتاج الزراعي المحلي والذي اصبح لا يغطي الا بحدود (15%) من الحاجة المحلية من المحاصيل الزراعية. وانعدام الانتاج الصناعي.

ب – عدم قدرة المنتج المحلي من منافسة المستورد بسبب انقلاب هرم القدرات التنافسية للمنتجات المحلية وبالشكل الذي جعلها غير قادرة على منافسة المستورد، حيث تمتاز السلع المحلية بارتفاع كبير في الكلفة والسعر مقابل انخفاض كبير في الكمية والجودة وبفجوة كبيرة جدا، على العكس من ذلك نجد القدرات التنافسية للسلع المستوردة ذات كلف واسعار منخفضة بينما انتاج كبير جدا وجودة عالية .

ج – ضعف امكانيات العراق الفنية والتكنولوجية والادارية في تطبيقات الجودة والسلامة الصحية والبيئية على السلع المنتجة محليا والمستوردة .

- النفاذ الى الاسواق العالمية .

صحيح ان الاسواق العالمية ستفتح امام السلع العراقية الا ان السوال الذي يطرح نفسه، هو ما هي السلع التي يمكن للعراق تصديرها ؟ والجواب بصريح العبارة ان العراق لم يعد يمتلك اي سلعة زراعية او صناعية يمكن ان يصدرها الى الخارج بما في ذلك التمور الذي كان البلد الاول في انتاج التمور اصبح من البلدان التي تعاني من انخفاض كبير جدا في انتاج التمور، فضلا عن تدهور النوعية، واذا مااستمر الحال عليه فسيكون العراق بعد خمس سنوات مستورد للتمور.

ولكن لو افترضنا جدلا ان العراق تمكن من اصلاح الاختلال الحاصل في قدراته التنافسية واستطاع ان ينتج فائض من السلع الزراعية معدة للتصدير فان اسواق الدول المتقدمة ستبقى موصدة بوجه المحاصيل الزراعية العراقية لان فجوة القدرات التنافسية ستبقى قائمة بسبب الفجوة التكنولوجية التي عززت من القدرات التنافسية لمنتجات الدول المتقدمة، فضلا عن السياسة التسويقية والتأمين والتعبئة والتغليف وغير ذلك من اساليب الجودة والبيئة والتعريفة الكمركية وكل مامن شأنه منع البضائع العراقية من دخول اسواق الدول المتقدمة .

اذا ستبقى اسواق معظم الدول النامية مفتوحة فيمكن ان يتنافس العراق مع الدول المتقدمة على هذة الاسواق عند تصحيح القدرات التنافسية للعراق والسبب في ذلك كون معظم البلدان النامية تعاني من نقص كبير في الانتاج الزراعي واستمرار ضعف امكانياتها في زيادة الانتاج الزراعي مقابل زيادة السكان ولان ازمة الغذاء العالمية سوف تستمر بالاتساع .

ثانيا- سياسة الاغراق

على الرغم من اهتمام المنظمة بموضوع الاغراق والتي شرعت العديد من القوانين التي تمنع الاغراق الا اننا نجد قيام بعض الدول الاعضاء في المنظمة باعتماد هذه السياسة لتحقيق مصالحها على حساب الاضرار بمصالح الاخرين مثلما فعلت الولايات المتحدة الامريكية عندما صدرت كميات كبيرة من محصول الذرة الى الفلبين وبيع الطن الواحد بسعر يقل 30% عن السعر العالمي مما الحق اكبر الاذى باكثر من مليوني فلاح يعيش على انتاج الذرة في الفلبين .

وفي العراق فقد انكشفت السوق العراقية على الاسواق العالمية بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 وتم اغراقها بالسلع الزراعية بعضها ذات نوعية رديئة وتباع باسعار منخفضة مما حدى بالمستهلك التوجه نحوها لانخفاض دخله وضعف معرفته باثارها السلبية على الصحة والمجتمع والاقتصاد، وكان لها الاثر السلبي على الانتاج المحلي لعدم قدرة المنتج المحلي من منافسة المستورد لارتفاع تكاليف انتاج المحلي لاسيما بعد رفع الدعم الزراعي مما جعل الفلاح يترك ارضه وبالتالي فقد اثرت سياسة الاغراق سلبا على الانتاج الزراعي ودمرته، وادت الى زيادة البطالة في الريف. والمتوقع عند انضمام العراق الى المنظمة استمرار الاثر السلبي لهذه السياسة في الانتاج المحلي وذلك بسبب الاتي:- (10)

أ - ضعف القوانين والتشريعات الخاصة بالجودة .
ب – ضعف الرقابة الصحية .
ج – ضعف فاعلية التعريفة الكمركية .
د – حاجة السوق العراقية للمحاصيل الزراعية بسبب تدني الانتاج المحلى .
هـ – عدم وجود فريق فني متخصص في حسم المنازعات،علما ان معظم المنازعات بين الدول النامية والدول المتقدمة تم حسمها لصالح الدول المتقدمة بسبب ضعف قدرة وامكانيات المفاوض من الدول النامية.

ثالثا- حقوق الملكية الفكرية

لقد قطع العراق شوطا لابأس به في انتاج بعض مكونات الحزمة التكنولوجية الزراعية كالبذورالمحسنة والتقاوي والاسمدة والتي كان لها دور كبير في زيادة الانتاج الزراعي، فضلا عن امتلاك العراق للخبرات العلمية والمراكز البحثية مما انعكس ايجابيا على الانتاج الزراعي ووصل الى الاكتفاء الذاتي النسبي لبعض المحاصيل الزراعية كالفواكه والخضر والبيض والدجاج، وارتفاع انتاج الحبوب الستراتيجية والصناعية الى مايقارب 43% من الحاجة الفعلية .

اما بعد الاحتلال عام 2003 فقد اصبح العراق يعتمد كليا على استيراد مكونات الحزمة التكنولوجية من الخارج بسبب قتل وتهجير واعتقال الكوادر البحثية فضلا عن تدمير كل المراكز البحثية بحجة انها للاغراض العسكرية والبعض الاخر على انها تنتج اسلحة دمار شامل مما انعكس سلبا على الانتاج الزراعي.

ومن المتوقع ان يستمر الاثر السلبي للملكية الفكرية حتى بعد انضمام العراق للمنظمة للاسباب الاتية :- (11)

- وفقا لاتفاقيات المنظمة الخاصة بالملكية الفكرية فان اسعارها سترتفع في الاسواق العالمية مما يكلف العراق مبالغ مالية كبير جدا عند استيرادها ويتعذر على النشاط الخاص استيرادها لضعف امكانياته المالية من جهه وجهله بماهية تلك التكنولوجيا من جهه اخرى .
- ضعف توجه الفلاح نحو التكنولوجيا الحديثة لجهله ولضعف امكانياته المالية .
- احجام الدول المتقدمة والشركات الاحتكارية المالكة للتكنلوجيا الزراعية عن تصديرها للعراق لكي يبقى سوق لتصريف السلع الزراعية المنتجة في الدول المتقدمة .

رابعا- الاستثمار الاجنبي المباشر

يعد الاستثمار الدعامة الاساسية والشرط الاساسي لتنمية القطاع الزراعي، وبسبب ضعف الامكانيات المالية للدول النامية فانها تعول كثيرا على الاستثمارات الاجنبية المباشرة وذلك لتحقيق تنمية القطاع الزراعي باعتبار ان الاستثمار الاحنبي المباشرعنصر اساسي في تحفيز البيئة التنافسية، ورفع قدرة القطاع الزراعي من خلال توفير فرص للتدريب والتأهيل فضلا عن ارتباطه باساليب التكنولوجيا الرفيعة وخلق فرص عمل جديدة للفلاحين، منطلقين في ذلك من دور الشركات متعددة الجنسيات (multi national companies) في اقتصاديات البلدان النامية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص وبالشكل الذي مكن تلك الشركات من تصدير كميات كبيرة من السلع الزراعية وذلك من خلال استثمار نتائج الهندسة الوراثية التي ادت الى مضاعفة الانتاج والانتاجية وذلك بسبب الاستغلال الامثل للعناصر الانتاجية الزراعية والذي ادى الى ظهور المزارع الصناعية ذات الانتاج الكبير ((mass production)) والذي اساسه الاعتماد على كثافة راس المال في الزراعة ((capital intensive)) التي تعني الاستخدام الامثل لاحدث التقنيات الزراعية التي تسيطر عليها الشركات الاحتكارية مالكة التكنولوجيا .

ومما تجدر الاشارة اليه هو ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في سبع دول عربية لم تصل الى 4% من مجموع الاستثمارات لعام 2007 وهي نسبة منخفضة جدا وان نصيب الزراعة كان ضعيف، ان انخفاض النسبة يعطي مؤشرات سلبية على المستثمر الاجنبي بانه لايتجه باستثماراته نحو الدول العربية لاعتبارات اقتصادية وربما البعض منها سياسية .

ونعتقد انه في حالة انضمام العراق الى المنظمة فان الاستثمار الاجنبي المباشر سوف لن يتجه نحو العراق لاسباب موضوعية وذاتية وكالاتي: (12)

أ- الاسباب الموضوعية

- ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتجه عكسيا مع التضخم، فكلما كان هناك تضخم بالبلد فان الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتجه اليه سوف تنخفض، فكيف حال العراق الذي يعيش ظاهرة مزدوجة (التضخم الركودي) وفي نهاياتها العظمى بطالة عالية وتضخم عالي .
- ضعف اداء السياسات المالية والنقدية والتنموية والخدمات و التشريعات والقوانين.
- ان الاستثمار الاجنبي المباشر يتجه نحو البلدان التي تقطع شوط معين في التنمية الاقتصادية ويأتي لكي يقطف ثمار التنمية منطلقا في ذلك من هدفه المتمثل بأن يكون عائد الاستثمار 1/12 وهذا ما حصل فعلا في الاستثمارات الاجنبية في دول جنوب شرق اسيا في نهاية الالفية الثانية ، ولذا سوف لن تتوجه الاستثمارات الاجبية المباشرة للعراق قبل ان تتخذ التنمية الاقتصادية مسارها الصحيح وان يقطع العراق شوطا فيها .

هذه العوامل وغيرها لم تمنع الاستثمارات الاجنبية المباشرة من التوجه نحو العراق فحسب وانما الذي حصل هو هروب رووس الاموال العراقية الى الخارج بسببكون البيئة العراقية غير ملائمة للاستثمار.

ب – الاسباب الذاتية

سوف لن تدخل الاستثمارات الاجنبية المباشرة للقطاع الزراعي لانتاج الغذاءلاسباب سياسية واقتصادية احتكارية، لكي يبقى العراق وكذا البلدان النامية بحاجة الى الغذاء المنتج في الدول الصناعية وان هذاء يتعارض مع توجهات الشركات الاحتكارية وحكومات الدول المتقدمة والمنتجة للغذاء.

خامسا- الامن الغذائي

يعد القطاع الزراعي المسؤول عن توفير الغذاء للسكان من حيث الكم والنوع والسعر والكمية ، ويعاني العراق منذ فترة طويلة من عدم قدرة القطاع الزراعي من تأمين الغذاء للسكان الا بنسب منخفضة ومتفاوتة وكان العراق يعتمد على الخارج في تلبية متطلبات الامن الغذائي وقد اتضح ذلك جليا بعد الحصار الاقتصادي الظالم الذي فرض عليه والذي كشف لنا حقيقة تدني الانتاج الزراعي ودرجة الاعتماد على الاسواق العالمية لسد النقص الحاصل في الانتاج ومستلزمات الانتاج، ولكن العراق تمكن في نهاية التسعينات من القرن الماضي من ان يرفع انتاجه الزراعي وبنسب متفاوته، حيث حقق اكتفاء ذاتي في انتاج الفواكه والخضر والبيض والدجاج وباسعار منخفضة جدا خاصة خلال المدة 2000 – 2002 ، اما مجموعة الحبوب الستراتيجية فقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي لتصل الى 48%.

اما بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 فقد حصل تدهور كبير جدا في الانتاج الزراعي وانخفض الى مستويات متدنية جدا ولا تمثل اكثر من 15%بالنسبة للفواكه والخضر و 10% للحبوب الستراتيجية وبنسبة اقل للمحاصيل الصناعية بسبب توقف دعم وزارة الزراعة للقطاع الزراعي بشكل شبه تام فضلا عن سياسة الاغراق التي اعتمدت منذ الاحتلال ودخول معظم محاصيل الفواكه والخضر والمنتجات الحيوانية واخذت تباع باسعار اقل من الاسعار المحلية بسبب ان بعضها مغشوش والبعض الاخر قد يكون مدعوم لاغراض التصدير والبعض الاخر قد يكون لتخريب الاقتصاد العراقي والمحصله توجه المستهلك نحو شراء تلك السلع المستوردة لان سعرها يناسب دخله وكما تم ذكره في المبحث الثاني .

ووفقا لما تقدم فان انضمام العراق الى المنظمة سينعكس باثاره السلبية على الامن الغذائي من خلال الاتي:- (13)

أ- ان رفع الدعم عن القطاع الزراعي في الدول المتقدمة يعني ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية عالميا وهذا يعني ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء بسبب ارتفاع الكميات المستوردة ولمعظم المحاصيل الزراعية (الحبوب الستراتيجية، الفواكه والخضر) نتيجة لزيادة السكان ولانخفاض الانتاج المحلي لها وهذا يعني ربط الامن الغذائي بالخارج ولما من ذلك من خطوة سياسية واقتصادية وحتى غذائية والخوف من دخول سلع غذائية تظر بالصحة والبيئة .

ب- ان تخفيض الحماية والدعم عن المنتجات الزراعية سيرفع من تكاليف انتاجها وبالتالي رفع اسعارها وهذا سيؤدي الاضرار بالصناعات الغذائية المحلية وعدم قدرتها على منافسة المستوردات الغذائية العربية والاجنبية فضلا عن ما تمتلكه الاخيرة من كفاءة وتكنولوجيا وخبر ادارية وتسويقية تجعل منتجاتها افضل جودة واقل سعر وبالتالي سيكون تأمين السلع الغذائية المصنعه يعتمد على الخارج في توريدها مما يلحق الاثر السلبي بالامن الغذائي سعريا ونفوذيا وصحيا .

ت- الاثار السلبية لحقوق الملكية الفكرية على الامن الغذائي حيث ان حصيلة ما تضمنته اتفاقية الملكية الفكرية سيؤدي حتما الى ارتفاع اسعار المكائن والالات والمعدات الزراعية والبذور والتقاوي والاسمدة والمبيدات والانواع المستنبطة من اصناف انتاج سلاسل الحيوانات وهذه كلها مستوردة بالنسبة للعراق مما يعني ارتفاع تكاليفها وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج هذا اذا سمحت به الدول المنتجة في تصدير التكنولوجيا الزراعية للعراق. وما ينجم عن ذلك من صعوبة انتاج الغذاء لتحقيق الامن الغذائي لان ارتفاع الاسعار عالميا سوف لن يؤدي الى زيادة النتاج العالمي للغذاء وبالتالي انخفاض اسعار الغذاء .

مما تقدم اتضح لنا صورة الامن الغذائي في العراق بعد الانضمام والاثار السلبية على الامن الغذائي وهناك من يتصور ان ارتفاع الاسعار العالمية للغذاء بفضل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وخاصة ما يتعلق برفع الدعم عن القطاع الزراعي واتفاقيات حقوق الملكية سينعكس ايجابيا على الانتاج الزراعي وبالتالي على الامن الغذائي وهذا تصور مرهون بالاتي :-

يجب ان لا يؤدي ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية في الاسواق العالمية الى ارتفاع مساوي له او اكبر منه في اسعار عناصر الانتاج يكون حافزا بدخول منتجين جدد او يحفز المنتجين على زيادة انتاجهم ويحفز اخري للدخول الى الانتاج الزراعي وهذ اساس النظرية الاقتصادية ومتطلباتها .

اما الحالة في العراق الان فهي معكوسة تماما حيث ان ارتفاع الاسعار الزراعية في الاسواق العالمية انعكس باثاره السلبية على الانتاج الزراعي المحلي لانه لم يحفز المنتجين الاصليين على زيادة انتاجهم ولم يسم في دخول منتجيين جدد بسبب كون ارتفاع تكاليف الانتاج كان اكبر من الارتفاع الحاصل في السعر بحيث ان الاسعار لاتغطي احيانا التكاليف التشغيلية .

سادسا- اثاره على البطالة

من المتوقع ان ترتفع معدلات البطالة في الريف والمدينة بعد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية للاسباب الاتية :-

1- عدم قدرة المنتج المحلي من منافسة المستورد مما يعني تحمل المنتج لخسارة مالية كبيرة تجعله من الصعب عليه الاستمرار بالزراعة ممايعني ترك الزراعة وبالتالي خلق البطالة التي تضاف الى جيش العاطلين عن العمل.

2- ايقاف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مما يعني اضافة الالاف من العاطلين عن العمل.

نستنتج مما تقدم بان التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي تجعل من الصعب جدا الحصول على اي فرصة عند الانضمام الى منظمة التجارة العالمية الان، بل على العكس سوف تكون الاثار سلبية على الاقتصاد الوطني لذا نوصي بالاتي:-

1- اعادة تأهيل الفريق المفاوض وفق اسس علمية وخلفية اقتصادية وباع طويل في العلاقات الاقتصادية الدولية والقانون الدولي والتجاري وقدرة عالية في التفاوض.

2- ضرورة اعداد كادر وطني في حسم المنازعات واقامة الدعاوي التجارية العالمية ومكافحة الاغراق مع الاستفادة من تجارب الدول ذات العضوية في هذا المجال.

3- قيام الفريق المفاوض باخذ فترة لاتقل عن عشر سنوات يتم من خلالها اعادة تنظيم الاقتصاد العراقي وبما يجعله قادرا على ان يحصد فرص الانضمام والتقليل من الاثار السلبية المؤكدة الناجمة عن الانضمام.

4- العمل بكل الوسائل الممكنة لرفع القدرة التنافسية للسلع الزراعية المنتجة محليا وبما يجعلها منافسة للسلع الزراعية العالمية في الاسواق العراقية والعالمية، وهذة تتضمن تخفيض التكاليف والاسعار من جهه وزيادة الكميات وتحسن النوعية من جهه اخرى وهذا يتطلب تدخل حكومي ودعم مباشر وغير مباشر .

5- ضرورة تدعيم المزايا التنافسية لنمو الصادرات العراقية وبخاصة صندوق دعم التصدير في وزارة التجارة وصندوق التنمية في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي .

أ- الاستنتاجات

1- ان دور الدولة لا يمكن تغييبه بصورة كاملة في ظل الليبرالية الجديدة لان هذا الدور كان هو الاساس في توطيد نمط الانتاج الراسمالي اكثر منه لحالة غيابها
2- ان حالة التخلف والتدهور التي يتصف بها الاقتصاد العراقي وما تحتاجه عملية التنمية باعتبارها عملية مجتمعية وتطول كل مرافق الحياة لهذا يتطلب ان تنهض الدولة بجزء كبير منها .
3- ان القطاع الخاص المحلي ورغم اهمية الا انه من المؤكد لن يكون قادرا على قيادة التنمية لاعتبارات عديدة ذاتية منها وموضوعية ويمكن بيان بعضها على النحو الاتي:-

أ- طبيعة الراسمالية المحلية في العراق والتي يمكن توصيفها بانها راسمالية طفيلية تسعى الى عدم المجازفة او الابتكار ولا تستثمر في الانشطة التي تكون درجة المخاطرة فيها عالية .

ب- بالاستناد على ذلك فان جل الناشط الخاص يتركز في انشطة التجارة والمضاربه والعقارات والاراضي...الخ

ج- ان مجالات الاستثمار التي تحظى بالاولوية هي في اغلبها مشروعات ذات فترات تفريخ طويله وتتطلب حجوما مالية تقع خارج امكانية هذا القطاع. وهي مشروعات طويلة الاجل .

4- يعد القطاع الخاص غير معنيا بتوفير وتأهيل الاطرالفنية والادارية ومستويات التكنولوجية المتناسبة مع اوضاع هذه البلدان ناهيك عن الجوانب الاجتماعية والسياسية مما يفرض حتما قيام الدولة بهذا.
5- حتى في البلدان المتقدمة فان القطاع الخاص يتغذى ويوظف التطور التكنولوجي ومخرجات البحث والتطوير التي تحدث بفعل الدولة لصالحه، عليه فان دور القطاع الخاص المحلي لن يرتقي الى مستوى هذا القطاع في البلدان المتقدمة .
6- ان الازمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الرأسمالي اكدت وبدون شك على عدم قدرة القطاع الخاص على معالجة المشاكل والازمات التي تواجهه. على الرغم من كل الامكانيات المالية والعلمية والفنية والادارية والمعلوماتية والتكنولوجيا التي يمتلكها .
7- ان وجود قطاع قوي في الدول المتقدمة شكل الدعامة الاساسية لبناء وتطوير قدرات القطاع الخاص .
8- انخفاض القدرات التنافسية في العراق وانخفاض كميات الانتاج وتدني الجودة بسبب ارتفاع التكاليف الناجمة عن ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج لانخفاض الدعم الحكومي للقطاع الخاص وانخفاض الانفاق على البنى التحتية والبحث والتطوير وغير ذلك .

ب- التوصيات

1. ضرورة تنسيق وتكثيف الجهود من اجل رسم سياسة اقتصادية تنموية تتماشى مع واقع وامكانيات العراق على ان تأخذ بالحسبان المتغيرات الدولية سياسيا واقتصاديا وتكنولوجيا .
2- ضرورة الابقاء على دور الدولة في الاقتصاد من خلال قطاعها العام لعدم وصول القطاع الخاص الى مرحلة النضج على ان لايكون بديلا عنه .
3- من الضروري عدم الالتزام ببعض بنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الخاصة برفع الدعم عن القطاع الخاص في الوقت الذي نجد فيه ان الدول المتقدمة تقوم بتقديم كل انواع الدعم للقطاع الخاص له على الرغم مما يمتلكه الاخير من امكانيات علمية وفنية وادارية ومعلوماتيه وتكنولوجية.
4- ضرورة رفع القدرات التنافسية للقطاع الخاص من خلال تقديم كل اشكال الدعم له فضلا عن زيادة الانفاق على البنى التحتية والبحث والتطوير وغير ذلك وكل ما من شأنه تخفيض كلف الانتاج ورفع جودة المنتوج وزيادة كمياته .
5- ضرورة العمل بكل الوسائل الممكنة للقضاء على ظاهرتي الفساد الاداري والمالي وغسيل الاموال باعتبارهما من اخطر الافات التي تهتك بالاقتصاد والمجتمع .

المصادر

1- بلاسم جميل، ازمة الغذاء العالمية وانعكاساتها على الامن الغذائي في العراق، بحث مقدم المؤتمر العلمي لوزارة التجارة، ايار ،2008.
2- بلاسم جميل، واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الانضمام الى wto، بحث مقدم الى مؤتمر وزارة التجارة، 2009.
3- ثامر ابو العينين، افاق يائسة رافقت اسبوع المياه العالمي، وخبراء البيئة لم يجدو حلا لازمة الذهب الازرق، استوكهولم، سويسرا، الثلاثاء، 1 أيلول،2009 صحيفة دار الحياة السعودية، على الموقع
4- ورقة عمل مقدمة من اتحاد الصناعات العراقي الى المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك، الغش الصناعي والتجاري في العراق ، 2006.
5- بلاسم جميل وثائر محمود رشيد، اثر سياسة الاغراق على الاقتصاد العراقي ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك، 2006.
6- نشرات البنك المركزي العراقي.
7- حسب تقديرات وزارة النفط .
8- تقرير مقدم من مجموعة من الاقتصاديين الى ندوة وزارة الصناعة والمعادن ،2005.
9- حسب تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء ، حيث تشمل النسبة البطالة الدائمة والموقتة.
10- بلاسم جميل وثائر محمود رشيد، اثر سياسة الاغراق على الاقتصاد العراقي ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثاني لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك، 2006.
11- ثائر محمود رشيد ،حماية حقوق الملكية الفكرية وتحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، مؤتمر وزارة التجارة ،2009.
12- بلاسم جميل، واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الاستثمار المباشر في العراق ، بحث مقدم الى ندوة الاستثمار التي عقدتها وحدة البحوث الاقتصادية والادارية في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، شباط 2010.
13- بلاسم جميل، واقع الاقتصاد العراقي وتحديات الانضمام الى wto، بحث مقدم الى مؤتمر وزارة التجارة، 2009.